وزير التربية: تطبيق الأتمتة على مادتين أو أكثر في الفصل الأول لطلاب الشهادة الثانوية

تطوير التعليم المهني لتخريج كوادر مدربة على الجوانب العملية ودخول سوق العمل

الوطن

أكد وزير التربية محمد عامر المارديني أنه سيتم تطبيق الامتحانات المؤتمتة في مادتين أو أكثر خلال الفصل الدراسي الأول لطلاب الشهادة الثانوية العامة، بهدف تدريبهم وتمكينهم.

ولفت المارديني خلال اجتماع مركز القياس والتقويم التربوي في الوزارة إلى أن العمل جارٍ وفق خطة عمل منظمة لاعتماد النظام المؤتمت في امتحانات الشهادة الثانوية، لتحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب وتعميم القالب الامتحاني الخاص بكل مادة، وتطوير الواقع التربوي والتعليمي خلال السنوات القادمة، وصولاً لنظام المسارات بالاستفادة من نتائج تطبيق مقاسي الميول المهنية والذكاءات المتعددة التي يعمل عليها مركز القياس، على ضوء أهمية عمل المركز في تحليل ودراسة المواضيع التربوية والتوصل إلى بيانات رقمية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

وعرج المارديني إلى دور معاهد إعداد المدرسين في تأمين الكوادر التربوية اللازمة، وضرورة العمل على تطوير التعليم المهني لتخريج كوادر كفوءة مدربة على الجوانب العملية ودخول سوق العمل.

منوهاً بأهمية التعاون مع الجامعات لتبادل الخبرات وتدريب المعلمين.

كما بيّن الوزير أهمية التعاون مع الجامعات لتبادل الخبرات وتدريب المعلمين، لافتاً لدور معاهد إعداد المدرسين في تأمين الكوادر التربوية اللازمة، وضرورة العمل لتطوير التعليم المهني لتخريج كوادر كفوءة مدربة على الجوانب العملية ودخول سوق العمل.

وركز المشاركون في الاجتماع على أهمية تطبيق مقاسي الميول المهنية والذكاءات المتعددة لتحديد مسارات الطلاب المستقبلية ومهنهم، إضافة إلى ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث والدورات المشتركة مع كليات التربية لتطوير العملية التعليمية وتكاملها.

وناقش المشاركون إمكانية التوسع في تطبيق اختباري الميول المهنية والذكاءات المتعددة والاستفادة من نتائجه لاحقاً في نظام المسارات، ومساعدة الطلاب على اختيار تخصصاتهم وخاصة في التعليم المهني، مؤكدين ضرورة وضع خطة لتطوير مناهج معاهد إعداد المدرسين.

وقدم مدير مركز القياس والتقويم التربوي الدكتور رمضان درويش عرضاً تضمن أبرز أعمال المركز في مجال تطبيق مقاسي الميول المهنية والذكاءات المتعددة، ودراسة المسح الصحي العالمي لطلبة المدارس ودراسة تحليلية لنتائج الطلاب المتفوقين في الشهادة الثانوية العام الماضي، وتدريب الموجهين والمدرسين على بناء الاختبارات المؤتمتة.

مجلس المدينة تأخر في تنفيذ المنطقة الصناعية.. لكن الحرفيون هم من يدفعون الثمن

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: وزارة الإدارة المحلية لم توافق

حماة- محمد أحمد خبازي

منذ سنوات طويلة والخلاف لما يزل قائماً بين الحرفيين والصناعيين المكتتبين على مقاسم بالتوسع الجديد للمنطقة الصناعية بحماة، ومجلس المدينة الذي يصر على تحديد أسعار المقاسم بالسعر الرائج حتى للذين سددوا قيمة مقاسمهم عندما كان سعر المتر ٥٠٠٠ ليرة.

وبيّن رئيس اتحاد حرفيي حماة عماد الشيخ طه لـ«الوطن»، أن نحو ألف حرفي سجلوا على مقاسم في توسع المنطقة الصناعية لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، وسددوا قيمتها وكان سعر المتر آنذاك نحو ٥ آلاف ليرة وخلال الأزمة التي عصفت بالبلاد لم يستطع الحرفيون التشييد والبناء في مقاسمهم.

وأوضح أن مجلس المدينة يطالبهم حالياً بسعر المتر نحو ٣٠ ألف ليرة كدفعة أولى، أما المكتتب الجديد فسيدفع ثمن المتر نحو ١,٤ مليون ليرة!

ولفت طه إلى أن الحرفيين اعترضوا على هذه الأسعار ولكن من دون جدوى، وهم اليوم مهددون بخسارة مقاسمهم أو بالفصل من الاكتتاب، رغم تسديدهم كامل القيمة السعرية، إذا لم يسددوا دفعة تثبيت أسعار للمقاسم بمعدل ٣٠ ألف ليرة لكل متر.

وبيّن صناعيون لـ«الوطن» أن مشكلتهم مثل مشكلة الحرفيين، فقد كان سعر متر المقسم في عام ٢٠١٧ نحو ٧٥٠٠ ليرة، وفي عام ٢٠٢١ أصبح ٢٢٥٠٠ ليرة، وفي عام ٢٠٢٣ ارتفع إلى نحو ١٨٠ ألف ليرة، واليوم أصبح أكثر من ١,٥ مليون ليرة، ويجب عليهم التسديد رغم استملاكهم مقاسمهم منذ سنوات طويلة!

وأوضح بعضهم أن في ذلك ظلماً كبيراً لهم، ولا ذنب لهم في تأخر مجلس المدينة بتنفيذ البنية التحتية لمقاسمهم التي سددوا قيمتها كاملة عام ٢٠١٧.

من جهته، وردّاً على أسئلة «الوطن» حول هذه الاعتراضات والشكاوى، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني لـ«الوطن»، أنه بعد الاجتماع مع الصناعيين والحرفيين مؤخراً حول هذه المشكلة، راسل المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة لبيان رأيها، فلم توافق على اعتراضاتهم وأكدت ضرورة الالتزام بالقرار الناظم لإنشاء المناطق الصناعية، أي إنه بنهاية المشروع يُجرى له حسابٌ ختامي ويُقسّم على جميع المكتتبين، مثل الجمعيات السكنية، ويتحمل الجميع كل الخدمات العامة مع قيمة الأرض.

وأوضح أن تعليل الوزارة كان أن السعر الراهن أرخص من السعر القديم وفق سعر الصرف.

ولفت إلى أن مجلس المدينة لم يستطع إكمال تنفيذ البنية التحتية لمشروع توسع المنطقة الصناعية، بسبب توقف كل الأعمال في كل المشروعات خلال الأزمة.

وذكر أن المجلس يستكمل حالياً الأعمال في مشروعات الصرف الصحي والمياه والطرقات، ونسبة تنفيذ تجاوزت ٥٠ بالمئة.

أسعار المازوت في السوق السوداء تشعل «الأسعار»!

الحرفيون يتباحثون مع الشركة الخاصة الوحيدة لتأمين المادة!!

اللاذقية - عبير محمود

أكد رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو لـ«الوطن»، تأثر العديد من أصحاب المهن الحرفية بنقص المازوت وارتفاع سعره وسعر المحروقات بشكل عام بالسوق السوداء، مبيناً أن ارتفاع التكاليف يعني ارتفاعاً في أسعار المنتجات.

وذكر برو أن هناك مطالب من الحرفيين بضرورة إيجاد حل لتأمين المحروقات للمنشآت الحرفية، في ظل ارتفاع سعر غالون المازوت ٢٠ ليتراً من ٣٠٠ ألف ليرة سوريّة إلى ٤٠٠ ألف ليرة خلال الأيام القليلة الماضية في السوق السوداء، وفق ما ذكر عدد منهم.. ونوه إلى أن معظم الجمعيات الحرفية ضمن مدينة اللاذقية تأثرت بنقص المحروقات مؤخراً لاحتياجها بالعمل وتوليد الطاقة الكهربائية، ومنها جمعية المواد الغذائية والألبان والأجبان، والحلويات، الحدادة، الميكانيك، الخياطين، باستثناء عدد من الجمعيات ذات الأعمال الإدارية والمكتبية والمعاملات، منوهاً إلى أن الجمعيات الحرفية في المنطقة الصناعية لم تتأثر نظراً لتوفر الكهرباء في المنطقة.

وذكر أن الحرفيين غير المرخصين هم الأكثر تأثراً بنقص المازوت ويضطرون لشرائه من السوق السوداء، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي سترتفع المنتجات بشكل طبيعي.

ونوّه برو إلى أنه في اللاذقية ١٢ ألف حرفي منتسب للاتحاد، ومنهم ينتسبون بموجب الشهادة الحرفية، ومعظمهم لا يحصلون على مازوت أو غاز لكونهم غير مرخصين، وهذا ما طالبنا به منذ فترات طويلة، مشيراً إلى أن المرخصين إدارياً أو صناعياً يشترون المازوت من البوابة الذهبية عبر غرفة التجارة وحسب بسعر ١١٦٩٠ ليرة وفق المخصصات التي تحددها الجهات المعنية في لجنة المحروقات.

وأشار إلى أن الاتحاد العام يبحث مع البوابة الذهبية إمكانية توفير المازوت لمن يملك شهادة حرفية بما يخفف الأعباء عنهم عند الاضطرار لشراء المادة من السوق السوداء، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والضرائب المرتفعة جداً.

ولفت برو إلى أن معامل البلوك التي تعمل خارج المنطقة الصناعية خارج الحدود الإدارية تأثرت بشكل كبير بنقص المحروقات من جهة ومن جهة ثانية بارتفاع الضرائب والإجراءات غير الميسرة بتسليم الإسمنت عبر دفعات لا مخصصات كاملة دفعة واحدة، ما اضطر عدد من هذه المعامل للإغلاق بنسبة ٦ إلى ٧ بالمئة منها.

وطالبَ رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية بضرورة توفير المحروقات للمنشآت الحرفية وخاصة المازوت والغاز بموجب الشهادة الحرفية، ما يخفف أعباء التكاليف وبالتالي تنعكس إيجاباً على أسعار المنتجات في السوق..

الطريقة الوحيدة المحلية لخفض الأسعار.. قلة الطلب!!

انخفاض أسعار الفروج بالقنيطرة

القنيطرة- خالد خالد

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة أحمد غنطوس أن أسعار اللحوم البيضاء «الفروج» وهي المادة الأكثر طلباً بالقنيطرة سجلت انخفاضاً ملحوظاً في أسواق المحافظة، منوهاً بأن المديرية تقوم بإصدار نشرة دورية أو كلما اقتضت الحاجة بأسعار الفروج والبيض والخضر والفواكه وبحيث تراعي السعر الواقعي وأقل من أسعار دمشق وريفها، علماً أن أغلب كميات الفروج لدى الباعة بالقنيطرة مصدرها دمشق، كونه لا توجد مسالخ بالمحافظة.

وأوضح غنطوس أن المديرية خفضت أسعار الفروج في نشرتها والتي أصدرتها أمس الأول، حيث سجل الفروج الحي سعر ٢٤ ألفاً للكيلو بعد أن كان ٢٦ بالنشرة السابقة، والفروج المذبوح والمنظف ٣٥ ألفاً، والسودة ٥٨ ألفاً، والدبوس ٣٤ ألفاً، بعد أن كان ٣٧ ألفاً، والفخاذ كاملة أو وردة ٣٧ ألفاً، والكستا ٤٠ ألفاً وكانت تباع بـ٤٣ ألفاً والجوانح ٢٥ ألفاً وكانت تباع بـ٢٩ ألفاً والشرحات ٥٧ ألفاً وكانت تباع بـ٥٤ ألف ليرة.

وأضاف: تم أخذ تعهد من أصحاب المحلات والتجار بالبيع حسب النشرة التي أصدرتها المديرية، وفي حال المخالفة سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية وفق القانون ٨.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى انخفاض أسعار بيض المادة في أسواق القنيطرة، حيث يباع الطبق وزن ١٩٠١ وما فوق بسعر ٥٣ ألف ليرة بعد أن كان يباع بـ٥٥ ألف ليرة والتخفيض أيضاً وصل إلى الطبق وزن ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ غرام وأصبح يباع بـ٥٢ ووزن ١٥٠١ إلى ١٧٠٠ غرام ٤٨ ألفاً والطبق وزن ١٢٣١ إلى ١٥٠٠ غرام ٤٣ ألفاً وطبق ١٢٣٠ غرام باكوري ٤٠ ألف ليرة، في حين حافظت أسعار اللحوم الحمراء على حالها، مع ملاحظة أنها أرخص من محافظتي دمشق وريفها، حيث يباع كيلو اللحمة مع ١٥ بالبلة دهن ١٤٠ ألفاً والهبرة خروف ١٥٠ ألفاً وسعر كيلو لحم العجل الهبرة بـ١٤٠ ألفاً.

وكشف غنطوس عن سبب انخفاض أسعار الفروج وهو ازدياد العرض وقلة الطلب بالتزامن مع موسم «المؤونة»، إلى جانب ازدياد عدد المربين نتيجة عدة تسهيلات وتوفر العلف، مشدداً بأن المديرية تتواصل وبشكل يومي مع المربين للوقوف على الواقع وتوفر مستلزمات الإنتاج؟

وأفاد أن المديرية تقوم بمتابعة الأسواق من خلال دوريات حماية المستهلك وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين، مشيراً إلى أن القنيطرة ستشهد انخفاضاً بأسعار اللحوم البيضاء ومادة بيض المائدة نتيجة زيادة العرض.

يذكر أن عدد المداجن المرخصة والعاملة بالقنيطرة ٩٨ مدجنة منها «٩٢ لإنتاج الفروج و٢ إنتاج أمّات الفروج و٣ لإنتاج البيض وواحدة مفقس لإنتاج الصوص» والطاقة الإنتاجية لتلك المداجن ٩٥٥ ألف طير، وهناك ٤٧ مدجنة غير مرخصة وعاملة لإنتاج الفروج ومفقس لإنتاج الصوص وطاقتها الإنتاجية ٣٨٦ ألف طير.

بعد تطبيقه لساعات..

التراجع عن قرار تحويل مشفى صلخد من مجاني إلى مأجور

السويداء- عبير صيموعة

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول من مشفى الباسل في صلخد أنه تم التراجع عن قرار تحويل المشفى من مجاني إلى مأجور بعدما تم تطبيق القرار لمدة ساعات، مشيراً إلى أن الأيام القادمة سوف تكون كفيلة بحل المشكلة بشكل نهائي.

وشكل القرار جدلاً كبيراً بين الأهالي بعدما تفاجأ الكثير منهم في تطبيقه من إدارة المشفى من دون سابق إنذار، فأكد العديد من الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» أن هذا القرار الذي تم اتخاذه بين ليلة وضحاها أدى إلى عودة الكثير منهم من دون إجراء المعاينات والتحاليل لعدم قدرتهم على الدفع، فأكدت إحدى مريضات غسيل الكلية عجزها تماماً عن الدفع خاصة بعد وضع تكاليف ١٥ ألف ليرة لكل جلسة غسيل مع حاجتها ما بين ٢ إلى ٣ جلسات أسبوعياً وبمعدل ١٢ جلسة شهرية.

وبعد متابعة القضية من «الوطن» تبين أن تنفيذ القرار جاء من دون علم كثير من أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للمشفى الذين أكدوا لـ«الوطن» أنه قرار وزاري ولكن تطبيقه ليس ضمن الظروف المعيشية الضيقة التي يعاني منها أغلب الأهالي، حيث وجب التريث فيه.

وتواصلت «الوطن» مع محافظ السويداء أكرم علي محمد الذي أكد أنه سيسعى إلى حل القضية مع الجهات المعنية دون توفير أي جهد وهو ما حدث فعلياً.

بدوره أمين شعبة صلخد مروان جابر أكد في تصريح لـ«الوطن» أن القرار جائر وخاصة ضمن الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع أسعار كل الخدمات الطبية والاستشفائية، مطالباً وعن طريق كتاب رسمي لمحافظ السويداء بضرورة إعادة النظر في هذا القرار والعدول عنه مراعاة للواقع الاجتماعي والمعيشي للأهالي في ظل الظروف الراهنة ومحاولة تأمين بيئة صحية مناسبة للمواطنين حتى إن اقتضى الأمر إعادة المشفى من هيئة إلى مشفى وطني يؤمن ضماناً صحياً لكل المواطنين.